

اقتصاد

حدثت عام ٢٠٢٠ موعدا لإنجاز هدف بناء مجتمع رغيد العيش

الصين تنتشل جميع مواطنيها من الفقر في غضون ثلاث سنوات

بقلم: ثو تشن

في منطقة تضم المنازل الواقعة بمحاذاة الجبال الصفراء القاحلة بمقاطعة شانشي بشمال الصين، أضر الجفاف الشديد في محصول الذرة والمزارعين الذين يكسبون أقل من ألف يوان (نحو ١٤٧ دولاراً أميركياً) في العام من الأرض التي يزرعونها.

وقال يو بين، رئيس إحدى القرى المحلية، إن الأمور كلها مرهونة بالطقس، وما سيمنحه لنا من غذاء، وتعد المنطقة، التابعة لمدينة ليوليانغ، واحدة من أفقر المناطق بالصين.

هدف بناء مجتمع رغيد العيش على نحو معتدل، والذي يتطلب القضاء على الفقر. وأضحت العملية أكثر صعوبة وكلفة مع اقترابها من إنجاز هدفها.

وبحسب الخبرة العالمية، فإن أصعب مرحلة في عملية القضاء على الفقر تحل عندما يكون عدد الفقراء أقل من ١٠ بالمئة من إجمالي عدد السكان. ولتحقيق هذا الهدف بحلول ٢٠٢٠، تحتاج الصين إلى انتشار أكثر من ١٠ ملايين شخص من الفقر كل عام، ما يعني انتشار نحو مليون شخص من الفقر كل شهر على مدار الأعوام الأربعة المقبلة. ومع قيادة الرئيس الصيني شي جين بينغ بشكل شخصي جهود تخفيف حدة الفقر، شنت الكوادر المحلية حرباً شاملة على الفقر. وقاموا بتحديد عدد الأسر الفقيرة على خرائط ووضعوا حلولاً للتعاظم مع مشكلة الفقر، وطلبوا مع سكرتارية اللجان المحلية للحزب الشيوعي الصيني تقديم تعهدات مكتوبة.

وتم إرسال كوادر الحزب لقيادة العمل في المناطق التي يضرها الفقر. وأرسل أكثر من ١٩٥ ألف سكرتير أول، بينهم مسؤولون محليون وعسكريون متقاعدون وخريجون جامعيين، إلى قرى فقيرة للعمل هناك. وفي الوقت ذاته تم إرسال ٧٧٥ ألف كادر حزبي، من مختلف المستويات الإدارية، لمساعدتهم في أعمالهم.

وأرسل لوه جيون يوان من دائرة الزراعة مقاطعة جيانغشي جنوب الصين. وهو حالياً السكرتير الأول للجنة الحزب في قرية يابنغ.

وقال لوه: «عندما وصلت كنت شخصاً غربياً تماماً بالنسبة للقرويين، لكنني واصلت التركيز على التفاصيل المتعلقة بمعيشتهم، والآن يعتبرونني صديقاً جيداً لهم».

وقام لوه بتسجيل احتياجات القرويين وخطتهم، ونسق مع الهيئات الحكومية بشأن التمويل اللازم. كما قام بتسليم

طبيعية متكررة. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان هناك ٤٣.٣٥ مليون مواطن صيني يعيشون تحت خط الفقر في البلاد والذي يقدر بـ ٢٣٠٠ يوان (٣٠ دولاراً أميركياً) في العام، ويعمل هذا العدد نحو ٣ بالمئة من إجمالي سكان الصين.

وخلال الأعوام الثلاثة القادمة، تعتزم الصين انتشار كل هؤلاء الناس من الفقر.

مكافحة الفقر

حدثت الصين عام ٢٠٢٠ موعدا لإنجاز



الجزء العلوي يعرض كيف كانت المنطقة قبل إنشاء بلدة مينينغ في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي بشمال غرب الصين (صورة أرشيفية). الجزء السفلي يظهر تجمعا سكنياً جديداً للمزارعين المهاجرين في بلدة مينينغ (الصورة التقطت يوم ٢٢ تموز ٢٠١٦ بعدسة وانغ بنغ / شينخوا)

الحقة وقفزات كبير السن من قاطني القرية.

تغييرات جارية

وقامت هوانغ سو يوان، إحدى كوادر تخفيف الفقر في مقاطعة يونان في غرب الصين، بتقديم جهاز تلفزيون لكل عائلة بالمهركة ضد الفقر، والشجاعة لمواجهة أشد الصعوبات والإيمان الراسخ إلى المدرسة.



الجزء العلوي من هضبة اللوس في منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي في شمال غرب الصين (الصورة التقطت يوم ١٥ حزيران ٢٠١٢). الجزء السفلي يظهر تجمعا سكنياً للمزارعين من الهضبة في مدينة بينتشوان، حاضرة منطقة نينغشيا (الصورة التقطت يوم ٢٢ حزيران ٢٠١٥ بعدسة وانغ بنغ / شينخوا)

للتنوير. وكان هناك أكثر من ٨٧٠ ألف مزرعة أسرية و١,٨ مليون جمعية تعاونية. وإضافة إلى تآجير الأراضي، تعد القروض وإعادة التوطين أيضاً من الحلول المهمة للقضاء على الفقر.

يان لونغ، وهو مزارع في نينغشيا يبلغ

الحصول على حياة أفضل، دفع الملايين للتغلب على الصعاب. وفي إطار جولة جديدة من الإصلاحات، يمكن للمزارعين تحويل حقوق الانتفاع بأراضيهم إلى الجمعيات التعاونية. وفي نهاية العام الماضي، أكثر من ٣١ مليون مهتار من الأراضي، أو نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية، تم إخضاعها

من العمر ٤٤ عاماً. «إذا نقلت أشجاراً فإنها تموت، وإذا نقلت أشخاصاً، فإنهم يعيشون».

وكان بيت يان لونغ القديم في قرية شيانغوافو عبارة عن كهف فسح. ويقول إن «الشيء العسير في هذا هو عدم الراحة. لشراء ملح أو صابون، كان يتعين على السير مسافة خمسة كيلومترات للوصول لأقرب متجر».

وأنفق لونغ ١٢٨٠٠ يوان على شقة جديدة في بيخهجيياوان، التي تضم حالياً ١٦٨٠٠ مهاجر. كما حصل على أرض وماشية، قام بتأجيرها لجمعيات زراعية. ويعمل حالياً في مزرعة توت على بعد ثلاثة كيلومترات من بيته الجديد. ويمثل دخله الشهري الذي يبلغ ٣٦٠٠ يوان، حلماً فاق ما كان يتمناه.

وقال إن «اطفالي يمكنهم الذهاب للعب في المدينة في عطلة نهاية الأسبوع، كما أنه مريح بالنسبة لوالدي للذهاب إلى المستشفى».

ويقول هان شو فن، مدير مكتب تخفيف الفقر في مدينة بينتشوان، إن «الانتقال هو الخطوة الأولى للخروج من المنازل الفقيرة. والخطوة الثانية هي تحقيق الغراء».

ويطوف هان بشركات النسيج والألبان ومشاتل الزهور للحصول على وظائف لهؤلاء المهاجرين. وفي بينتشوان ارتفع دخل هؤلاء المهاجرين السنوي الموجه للإفلاق من ٢٣٠٠ يوان في ٢٠١٢ إلى ٦٠٨٦ يواناً في ٢٠١٥.

وبحسب الأرقام الحكومية، فإنه خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، سيتم نقل نحو ١٠ ملايين شخص من مناطق فقيرة، يقع أغلبها في مناطق جبلية نائية. ولدى إطلاقه تغير التوجه نحو هدف الصين ٢٠٢٠، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ قبل خمس سنوات في مؤتمر صحفي عقب المؤتمر الوطني الـ١٨ للحزب الشيوعي الصيني، «إن مهمتنا هي تحقيق رغبة الشعب في حياة سعيدة».



طفلان يتحدثان إلى بعضهما البعض في محافظة لاهو ذاتية الحكم في مقاطعة يونان جنوب غربي الصين. (الصورة التقطت يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠١٦ بعدسة لين يي قوانغ / شينخوا)



لي فوي لين، قرصي في قرية جيبون بمحافظة وينينغ في مقاطعة فوجيان شرقي الصين، يعرض شهادة حق الانتفاع ببلده، وسحت الحكومة المحلية للقرويين بتسليم الغلات الجامعية بالشاري بينهم وقامت بتوزيع الشهادات عليهم (الصورة التقطت في ١٦ حزيران ٢٠١٦ بعدسة لين شان تشوان / شينخوا)



في قرية دونغوا في محافظة لوفان بمقاطعة شانشي، قوه شو شونغ (٥١ عاماً) مع كلبه. الصورة التقطت في ٢٦ نيسان ٢٠١٦ بعدسة تشان يان / شينخوا

اتفاق سوري لبناني لتسهيل انسياب السلع الزراعية والحيوانية ومرور الترانزيت

وزير «التموين»: فتح المعابر الحدودية كلها قريباً.. ووزير الزراعة اللبناني «الوطن»: سورية تعتبر بوابة التصدير إلى المنطقة العربية

دراسة لإنشاء صندوق استثماري لشركات التأمين العيش لـ«الوطن»: ثلثا شركات التأمين مخالفة في اعتماد مدققي الحسابات

عبد الهادي شباط

سوق التأمين تتحسن وتتطور وأن هذه التحسنات التي تظهرها المؤشرات المالية لنسب العائدات في سوق التأمين لها العديد من العوامل التي تضمن الظروف العامة في البلاد والاستقرار النسبي لأسعار صرف الليرة السورية أمام الدولار وتحسن المناخ الاقتصادي في الصناعة والتجارة وغيرها.

وأوضح أنه لو كان لدينا إعادة تأمين لارتفعت عائدات التأمين للضعف، وهنا بين المدير العام أن الهيئة تعمل على دراسة خاصة لتطوير سوق التأمين، والتوسع به وزيادة حصته، وأن ذلك لن يكون عبر زيادة عدد الشركات العاملة في سوق التأمين، لأن الأهم حالياً هو معرفة هل سوق التأمين جاهزة لاستيعاب حجم العمل المتوقع من مختلف مجالات التأمين، والتي ستترافق مع مرحلة إعادة الإعمار من مشاريع تأهيل وتطوير البنى التحتية والمشاريع الهندسية وزيادة المتوقعة في حركة التبادل التجاري، وأيضاً في المجال الصناعي وأنه لكل واحدة من الأنشطة الاقتصادية نوع من التأمين يرافقه، لضمان وحماية الاستثمار عبر صندوق استثمار لوه ما يوفر فرصة استثمارية للشركات التأمين لتوظيف جزء من احتياطياتها المالية.

وحول أوضاع التأمين في السوق السورية أوضح العرش أن عائدات

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العرش لـ«الوطن» عن مخالفة ٨ شركات تأمين من أصل ١٢ شركة عاملة في السوق التأمينية للأظمة والقوانين، مبيناً أن معظم المخالفات تتعلق بالتعاقد مع نفس الشركة الخاصة بتدقيق الحسابات لمدة تتجاوز ٤ سنوات، إضافة لموضوع التعاقد مع شركتين في الوقت نفسه.

وبين العرش أنه تم خلال اجتماع مجلس الإدارة مؤخر مناقشة نظام الحوكمة الخاص بعمل شركات التأمين وعمل شركات إدارة التفقات الطبية، إذ تم الانتباه من إقرار الصيغة النهائية له والتي تستند للعديد من المعايير التي تسهم في ضبط أسس الأعمال الإدارية داخل الشركة ويخفف من حالات التعاقب والتجاوزات التي قد تحدث في عمل هذه الشركات حيث يركز نظام الحوكمة مبدأ الإفصاح والشفافية، ويحدد مهام مجلس الإدارة في الشركة وينظم عمله ويحدد المحظورات في العمل ويحدث بيئة ملائمة للضبط والرقابة الداخلية. مشيراً إلى مناقشة موضوع أسس وضوابط العمل لشركات التأمين التكافلية والتدقيق الداخلي لها.

وبين العرش أنه تم إعداد دراسة كاملة حول أهمية مبدأ العمل الاستثماري عبر صندوق استثمار لوه ما يوفر فرصة استثمارية للشركات التأمين لتوظيف جزء من احتياطياتها المالية.

وشدد على أهمية استمرار التعاون مع سورية وتطوير هذا التعاون لصلحة شعبنا في البلدين وشعوب المنطقة وقال: مخطط كل من يقف في طريق تطوير هذه العلاقات.

وفي نهاية المباحثات وقّع الوزيران على محضر اجتماعات المباحثات والذي تضمن أن يعمل الطرفان على تسهيل انسياب المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإزالة كل العوائق التي تعترض انسياب هذه السلع بما لا يتعارض مع التشريعات والقوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين وتزويد الأسواق السورية بالمواد والبطاطا وحصر استيرادها بالمؤسسة السورية للتجارة من الجانب السوري وحصر التصدير بجهة واحدة من الجانب اللبناني بناء على طلب الجانب السوري وأن توضع روتنامة للبطاطا الصناعية من لجنة مشتركة لتسويق المنتجات الزراعية في البلدين. كما تضمن المحضر بأن يتم تسهيل انسياب الحيوانات الحية والمنتجات من لحوم حمراء ودواجن ومستلزماتها من أعلاف ولقاحات وأدوية بيطرية بما يتوافق مع الأنظمة والقوانين والتشريعات المتعلقة بالبحر البيطري في كلا البلدين، واتفق الجانبان على العمل على تسهيل حركة مرور الترانزيت في كلا البلدين وإلغاء كل العوائق التي تعترضه وتسهيل إجراءات الاستيراد والبيع النباتية والحيوانية أمام التبادل التجاري مع الأخذ بسبل الاعتبارات لحماية المزارع في كلا البلدين.

من جهته أكد الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني في تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والزراعي والتجاري العلاقة بين البلدين. وقال: إن دورة الحياة الاجتماعية وحرصها الدائم والمستمر على تقديم مختلف أشكال الدعم للشعب اللبناني منقداً سلوك وتصرفات من يحاول تشويه العلاقة بين البلدين. وقال: إن دورة الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في البلدين دورة واحدة وعصية على الكسر وكما استطاع الشعبان السوري واللبناني الاتصال على الإمارات والتحديات في السابق هما قادران الآن على تحقيق الانتصارات التي سيكون لها انعكاسات على الوضع الاقتصادي والتجاري وعلى كل مناحي الحياة واستقرار البلدين وتطورهما.



من شأنها تحقيق التكامل الاقتصادي والزراعي والتجاري وتسويق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العربية والأجنبية وإيجاد مشاريع صناعية غذائية وشركات مشتركة تضمن توفير احتياجات مواطني البلدين من مختلف السلع والمواد الغذائية وتصدير الفائض منها. وتركزت المناقشات على ضرورة البدء باتخاذ السبل الكفيلة لتوسيع التبادل التجاري للمنتجات الزراعية ولاسيما الخضّر والفواكه حسب احتياجات البلدين ووفق الطرق والقوانين الناظمة حيث أبدى الجانب اللبناني رغبته بتصدير الموز والبطاطا إلى سورية.

وأكد الجانبان ضرورة التفكير بوضع الخطط اللازمة لتطوير الواقع الاقتصادي والتجاري والتوسع في الإنتاج الزراعي لكلا البلدين عبر البحث عن آليات تضمن للمنتجات والصناعات الزراعية والغذائية المنافسة الوصول إلى الأسواق الخارجية. كما أكد الجانبان أنه لن يكون هناك تسويق لأي منتج سوري أو لبناني على حساب الآخر، وسكون المنتج اللبناني موجود في أي مباحثات اقتصادية. وشكر الجانب اللبناني القيادة السياسية السورية لمساعدتها الدائمة للبنان وشعبه وأصحاب المغاليات الاقتصادية اللبنانية وتقديمها على التسهيلات اللازمة لتنشيط عملية تصدير واستيراد منتجاتهم وتصريفها عبر سورية.

بيدوره أكد الوزير الغربي أن سورية برغم الجراح وتزيف الدماء دائماً تمد يد المساعدة والوعون إلى الشعب اللبناني تحت أي ظرف أو واقع فقامت بتزويده بالكهرباء وما هي الآن تمد يد المساعدة لتصريف وتسويق منتجات الفلاحين والمزارعين والمجتبئ اللبنانيين، مؤكداً حرص الحكومة على تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع الأشقاء والأصدقاء واحتضان أي عمل أو مشروع اقتصادي أو تنموي يضمن الخير والمنفعة المشتركة وبحقق الأمن والرفاه لشعبنا. لافتاً إلى أن هذا الاجتماع يشكل انطلاقة جديدة لتطوير التعاون الزراعي بين البلدين وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض هذه العلاقات. وضمن وزير الزراعة اللبناني غازي زعتر الانتصارات التي تحققتها سورية على الصعيد العسكري والسياسية والبطولات التي سطرها الجيش العربي السوري في دحر الإرهاب وطرد العصابات الإرهابية عن أرض سورية. وقال: نحن في لبنان نعلم أن سورية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها والحرب الظالمة عليها كانت السبابة في الوقوف إلى جانب لبنان وشعبه وفي الوقوف إلى جانب جميع القضايا العربية غير أبية بحجم الإمارات والتحديات التي تتعرض لها فهي تقدم التضحيات من أجل أشقائنا العرب وفي مقدمتها قضية فلسطين.

علي محمود سليمان

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي أن إعادة فتح كل المعابر الحدودية بين سورية ولبنان سيكون قريباً، وهو بمثابة انتصار كبير للفلاحين من خلال تسويق المنتج الزراعي مباشرة. جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع وزير الزراعة اللبناني غازي زعتر في مقر وزارة التجارة الداخلية، مبيناً لـ«الوطن» أنه «الاجتماع الأول مع الأشقاء اللبنانيين، وقد سعينا خلاله إلى إعطاء انطباع بأننا جاهزون لأي تعاون مع الإخوة اللبنانيين في أي مجال». وتضمن الغربي أن «يكون التواصل دائماً ومستمرًا مع الإخوة اللبنانيين وأن يكون هذا الاجتماع بداية التعاون الجاد للوصول إلى التكامل الاقتصادي السوري اللبناني فالمنتج السوري واللبناني متشابهان ويجب أن يتحول هذا المنتج إلى قوة تصديرية إلى أسواق العالم كلها». وفي تصريح لـ«الوطن»، قال وزير الزراعة اللبناني الذي ترأس وفدًا من الفلاحين والمصدريين والمستوردين اللبنانيين: «إن شاء الله في الزيارة كانت «لتفعيل التبادل على المستوى الزراعي بين البلدين»، مؤكداً أن سورية تعتبر بوابة التسويق والتصدير إلى المنطقة العربية في المجال الزراعي، «وخاصة في ظل معاهدة الأخوة والتعاون برئاسة المجلس الأعلى السوري اللبناني برئاسة نصري خوري ومع وجود اتفاقيات تعاون بين البلدين».

وعما يتعلق بوزارة الزراعة في لبنان أكد الوزير زعتر عدم وجود أي تحفظ للاتفاقيات الموقعة بين البلدين كما يروج البعض «ويؤكد العلاقة الأخوية والتعاون لكون مصلحة البلدين في التعاون على المستويات كلها وتكثيف التعاون لخدمة الشعيين، وهذا التعاون سيكون له مردود إيجابي جداً على لبنان وسنعمل على تطوير هذا التعاون». وخلال الاجتماع ناقش الجانبان سبل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين على قاعدة معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق لعام ١٩٩١ والبدء بالبحث عن آليات ووسائل